BLACKBIRD FOR TRAINING

التقنيات التنظيمية والرقابية للإشراف على القطاع المالي

June 2027 18 – 14

لندن (المملكة المتحدة)

UK Traininig

PARTNER



www.blackbird-training.com

التقنيات التنظيمية والرقابية للإشراف على القطاع المالي

المرجع: 344599_3255550 **التاريخ:** 14 – 18 June 2027 **المكان:** لندن (المملكة المتحدة) **الرسوم:** GBP 6100

مقدمة

مع تزايد تعقيد الأنظمة المالية واعتمادها المتسارع على التكنولوجيا، تواجه الجهات الرقابية والإشرافية ضغوطًا متزايدة لتعزيز فعالية الإشراف، مع تحسين الكفاءة والدقة وسرعة الاستجابة. وقد أصبحت التقنيات التنظيمية والتقنيات الرقابية أدوات محورية في تطوير أساليب الرقابة، ومتابعة الامتثال، والكشف المبكر عن المخاطر، والحفاظ على الاستقرار المالي.

تم تصميم هذه الدورة التدريبية المكثفة لمدة أسبوع لتمكين الجهات الرقابية، والمشرفين الماليين، وصانعي السياسات من اكتساب فهم عملي لكيفية توظيف التقنيات التنظيمية والرقابية في تعزيز فعالية الإشراف. وتركز الدورة على الإشراف القائم على البيانات، والأتمتة، والتحليلات المتقدمة، وأطر التقارير الرقمية، مع اهتمام خاص بالحوكمة، وإدارة المخاطر، ودعم اتخاذ القرار التنظيمي.

تجمع الدورة بين الأسس التنظيمية والتطبيقات العملية المستمدة من تجارب البنوك المركزية والهيئات الإشرافية، بما يمكّن المشاركين من تقييم وتبني والإشراف على مبادرات التحول الرقابي داخل مؤسساتهم.

أهداف الدورة

بنهاية هذه الدورة، سيكون المشاركون قادرين على:

- فهم مفاهيم ونطاق وأهمية التقنيات التنظيمية والرقابية في الإشراف المالي.
- تحديد الحلول التنظيمية المستخدمة في مراقبة الامتثال، وإعداد التقارير، وتحليل المخاطر.
- تطبيق الأدوات الرقابية في الإشراف غير الميداني، وأنظمة الإنذار المبكر، ولوحات المتابعة.
- تقييم قضايا حوكمة البيانات، والأمن السيبراني، ومخاطر النماذج المرتبطة بتبني هذه التقنيات.
- تحليل الآثار التنظيمية للأتمتة، والذكاء الاصطناعي، والتحليلات المتقدمة.
- إعداد خارطة طريق عملية لتطبيق التقنيات التنظيمية والرقابية داخل الجهات الإشرافية.



محاور الدورة

اليوم الأول: أساسيات التقنيات التنظيمية والرقابية

- تطور التنظيم المالي والتكنولوجيا الرقابية.
- الفروق الجوهرية بين التقنيات التنظيمية والتقنيات الرقابية.
- دوافع تبني الحلول التقنية في الإشراف المالي.
- الاتجاهات العالمية ودراسات حالة من البنوك المركزية والجهات التنظيمية.
- دور التقنيات التنظيمية في دعم الاستقرار المالي.

اليوم الثاني: البيانات والتقارير والإشراف الرقمي

- التحول في التقارير التنظيمية وجمع البيانات الرقمية.
- البيانات المهيكلة، وواجهات الربط، والتنظيم القابل للقراءة الآلية.
- أنظمة مراقبة الامتثال وإعداد التقارير المؤتمتة.
- تحليلات البيانات الرقابية وأدوات العرض المرئي.
- تحديات جودة البيانات، وتوحيدها، ودمجها.

اليوم الثالث: تحليلات المخاطر والأتمتة والذكاء الاصطناعي

- استخدام الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة في الإشراف المالي.
- أنظمة الإنذار المبكر والتحليل التنبؤي للمخاطر.
- أتمتة عمليات المراجعة والفحص الإشرافي.
- مخاطر النماذج، وقابلية التفسير، ومتطلبات الحوكمة.
- إدارة التحيز والمخاطر الأخلاقية في الأنظمة الرقابية المؤتمتة.

اليوم الرابع: الحوكمة والأمن السيبراني والاعتبارات القانونية

- أطر الحوكمة لتبني التقنيات التنظيمية والرقابية.
- مخاطر الأمن السيبراني ومرونة الأنظمة الإشرافية.
- حماية البيانات، والسرية، وقضايا تبادل البيانات عبر الحدود.
- الآثار القانونية والتنظيمية للإشراف المؤتمت.
- المساءلة الإشرافية واتخاذ القرار في البيئات الرقمية.



اليوم الخامس: الاستراتيجية والتنفيذ ومستقبل الإشراف

- تصميم خارطة طريق لتطبيق التقنيات التنظيمية والرقابية.
- قرارات البناء الداخلي أو الشراء والتعامل مع مزودي الحلول.
- إدارة التغيير وبناء القدرات داخل الجهات الإشرافية.
- قياس فعالية الإشراف وتحقيق النتائج المرجوة.
- آفاق المستقبل: التنظيم الرقمي، الإشراف المدمج، والابتكار.

لماذا يجب عليك حضور هذه الدورة؟ الايجابيات والسلبيات!

- تعزيز فعالية الإشراف من خلال الرقابة المدعومة بالتكنولوجيا.
- الاطلاع على التجارب العملية لأبرز الجهات التنظيمية عالميًا.
- تحسين قدرات الكشف المبكر عن المخاطر ومتابعة الامتثال.
- فهم أعمق لمخاطر الحوكمة، والقانون، والأمن السيبراني قبل التنفيذ.
- رفع جاهزية المؤسسات للإشراف القائم على البيانات.

الخاتمة

توفر دورة التقنيات التنظيمية والرقابية للإشراف على القطاع المالي إطارًا عمليًا ومنهجيًا لتمكين الجهات الرقابية من تبني نماذج إشراف حديثة قائمة على التكنولوجيا. ومن خلال الجمع بين الرؤية الاستراتيجية والإرشاد التطبيقي، تسهم الدورة في تحسين الكفاءة الإشرافية، وتعزيز إدارة المخاطر، ودعم استقرار النظام المالي.

وتعد هذه الدورة مناسبة بشكل خاص للبنوك المركزية، والهيئات الإشرافية، والمتخصصين في التنظيم المالي الراغبين في تحديث أساليب الإشراف مع الحفاظ على أعلى معايير الحوكمة والنزاهة التنظيمية.

